### رئيس الوزراء لصحيفة "الجمهورية":

# أحزاب المشترك تحالفت على قاعدة "زواج على ورقة طلاق"

## سحب حلفاء قرابة سنة من الطبعة الأخيرة لبرنامج الرئيس ودام ميثاقهم أربعة أشهر مسيئين بأجيالها

أدلى الأخ عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء بحديث ضاف لصحيفة الجمهورية تناول عدداً من المواضيع والقضايا الوطنية المهمة، والنتائج التي خرج بها مؤتمر المانحين الذي انعقد مؤخراً في العاصمة البريطانية لندن، واسفر عن حصول اليمن على دعم لبرنامج الاصلاحات الحكومية والبرنامج الاستثماري للخطة الخمسية.

كما تناول الأخ رئيس الوزراء الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام التطورات التي تعتمل في الساحة السياسية وموقف المؤتمر الشعبي العام من مجمل القضايا وفيما يلي نص اللقاء.

## فشل المؤتمر في محليات الضالع استثناء قابل للتعديل والتغيير

■ خضتم الانتخابات الأخيرة ببرنامج يتضمن الكثير من التعهدات.. كيف ستنفذون البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، رئيس المؤتمر الشعبي العام؟.

– حديثنا هذا يأتي مباشرة بعد اجتماع مجلس الوزراء «الثلاثاء الماضي» الذي أقررنا فيه مصفوفة الاجراءات والبرامج التنفيذية المتعلقة بتنفيذ برنامج فخامة الرئيس/علي عبدالله صالح في الانتخابات الرئاسية.. وفي تقديري فإن برنامج الأخ الرئيس كان ولايزال برنامج الواقعية والطموح.. حيث تم إعداد البرنامج واجراء تعديلات متكررة عليه حتى اللحظات الأخيرة وهو ما يدلل على أننا لانتعامل مع برامجنا بعقلية ديماغوجية أي التحجر والتصلب الفكري والسياسي عند نقطة ايديولوجية معينة.. بل كنا نلتقط الاشياء من مجرياتها الواقعية في الحياة.. وكانت كل التحضيرات والأفكار المتعلقة بإعداد البرنامج الانتخابي ملتصقة التصاقاً كثيفاً مع جملة المتغيرات الفكرية والسياسية مع اعتمالها على الواقع الحياتي في أوساط الناس والمثقفين والمعنيين بالعمل السياسي والفكري والثقافي.. وأنا على يقين بأن نصوص هذا البرنامج انتهينا منها ربما في اللحظات الأخيرة بل إن بعضاً منها كان مطبوعاً إلا أننا أخضعناها للتعديلات الضرورية لكي تتلاءم مع الواقع الحياتي والمتغيرات الفكرية السياسية..

وهذا دليل على أن الرئيس علي عبدالله صالح يتمتع بعقلية منفتحة على النفس والذات وعلى الفكر وعلى الآخرين بدرجة أساسية وعلى حزبه بالدرجة الأولى.. واستمرت المناقشات بشأن البرنامج الانتخابي إلى اللحظات الأخيرة حتى وأنا بعيد عن صنعاء في حضرموت كانت هناك اتصالات مكثفة بيني وبين الأخ الرئيس نتداول فيما بيننا في صياغة بعض العبارات والفقرات حيث كان فخامة رئيس الجمهورية يبادر ويضع مقترحات بما يلزم أن نعطيه أهمية خاصة وتركيزاً خاصاً في البرنامج حتى لانترك ثغرة يتسلل منها الآخرون ويستغلونها للمزايدة في أمر يتعلق بمستقبل الوطن.

المصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية تستمد رؤاها وفكرها من البرنامج، ولاشك أنها تتطلب تفاصيل كثيرة على مستوى كل وزارة وكل قطاع وتفاصيل محورية فكرية وسياسية لدخولها حيز التنفيذ الفعلي والعملي.. ونحن في خضم هذا العمل السياسي والفكري والإعلامي نجد أننا نقترب أكثر فأكثر في الميدان العملي فيما يتعلق بالأمور المتصلة بإصلاح الإدارة ورشادة الحكم، فيما يتعلق بمكافحة أي نوع من أنواع التسيب والإهمال في مسار عملية تنموية معينة، فيما يتعلق أيضاً بتصحيح مفاهيم خاصة بقضايا حياتية يومية أو قضايا تتعلق باستفادات مصلحية لدى بعض الأطراف مثل قضية المناقصات.

اليوم هناك طابور طويل من القضايا التنظيمية والتشريعية مطروحة أمام مجلس النواب.

■ يؤكد هذا أن المؤتمر الشعبي العام خضع بدوره لعملية إصلاح؟

– ليس هناك شك بأنه لولا اجراء عملية اصلاحية داخل تنظيم المؤتمر الشعبي العام لما أدركنا تلك النجاحات في الانتخابات العامة.. صحيح نحن واجهنا وقد قلتها بصراحة ـ بعض التعقيدات في قضية إعادة الهيكلة والتي ربما بعضها جاءت بنتائج معكوسة ولكن ليست مقلوبة.. بمعنى أننا قدمنا نجاحاً بهذا الأمر بنسبة١٠٠بالمائة انعكس علينا بنسبة ٥٠٪، على سبيل المثال بعض المناطق لاتوجد لدينا مشكلة فيها.. فقط بعض المناطق التي يختلط فيها السياسي بالاجتماعي، بالثقافي بالمهني، إضافة إلى أن الناس لم يتعودوا على نظام إعادة الهيكلة بالمعنى الدقيق، فهم تعودوا على المثل القائل: «من بدا بدينا عليه» وهذا طبعاً بحد ذاته بنى ثقافة حزبية تنظيمية تراكمت فيها بعض المفاهيم التي ينبغي أن نتخلى عنها.

■ من خلال الخطاب الإعلامي أثناء الانتخابات الأخيرة كان هناك شبه إجماع مؤتمري باستثناء دولتكم على أن النجاح المكفول لفخامة رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية سيكون على حساب المحليات بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام التي قد يحصدها «اللقاء المشترك».. لكنكم أكدتم بإصرار أن المؤتمر الشعبي سيحسم الفوز في الرئاسية والمحلية معاً؟

– ثقتنا بقدرة المؤتمر على الفوز في الرئاسية والمحلية كان مصدرها استقراء واقع الحياة العملية ومايعتمل فيها من منافسات وصراعات.. حيث كنا نلاحظ أن أطراف العمل السياسي الآخر في المعارضة يريدون أن يوحوا لنا بأن الانتخابات الرئاسية محسومة للمؤتمر وأن التنافس سيكون فقط على مستوى المحليات.

هذه القضية وإن كانت تؤكد حقيقة واقعية وهي أن الرئاسة محسومة إلا أننا أردناها أن تكون محسومة على ايدينا وعلى أيدي جماهير الشعب بدرجة أساسية وليس على أيدي المعارضة حتى لايقولون بأنهم أسهموا في حسم مسألة الرئاسة وحتى لايقال بأن المعارضة سجلت موقفاً لصالحنا.. كلام المعارضة هذا لم يكن صحيحاً على الإطلاق وماحدث على الواقع يؤكد خطأ خطابهم السياسي، فالانتخابات الرئاسية شهدت شراسة في العمل السياسي والتنافس أكبر من الانتخابات المحلية فقد كانت المعارضة تسعى من خلال بث خطابها وايحاءاتها تلك إلى لفت أنظار الناس واهتماماتهم عن الانتخابات الرئاسية والتوجه نحو المحليات آملاً في تحقيق بعض مكاسب عجزوا ويعجزون عن تحقيقها وفق رؤية سياسية وعملية تنافسية صحيحة.. إلا أننا تنبهنا لكل شيء.. فمن السذاجة أن تعتقد بأن خصمك السياسي في الرئاسية لايريد السلطة وبمعنى أدق لايريد سلطة رئيس الجمهورية ـ فهذا كلام لايمكن أن اقبله أنا شخصياً ولايقبله أو يصدقه كل من يعرف اللعبة السياسية على نحو دقيق، لأن تركيبة العملية السياسية كلها ترتبط بالسلطة والسعي إليها سواء أكانت محلية أم مركزية، إضافة إلى أن العملية السياسية ليس فيها عملية انتقائية ولاتتم وفق مساومة معينة في مضمار أو مجال معين.. كما كانوا يريدون على أساس «لك الرئاسة واعطنا المحليات» غير مدركين أن الانتخابات الرئاسية والمحلية كلها في النهاية تخضع لمنافسات سياسية، ومقياسها الأساسي هو الصراع على السلطة ولا وجود لمقياس آخر أو معنى آخر للعملية الانتخابية.. من هذا المنطلق التنافسي تساوت الحرية في القيام بالأنشطة والفعاليات الدعائية الانتخابية للجميع وعلى كل المستويات، بل إن اللغة التي استخدمتها المعارضة إعلامياً كانت على عكس ما أرادوا أن يوحوا به ويوهموا به الناس ويخدعوا به العالم.

وللتذكير فقد مررنا بأحداث ومواقف مماثلة وذلك في عام ١٩٩٩م إلى درجة أننا صدقنا ماقالوه، وقلت في إحدى المقابلات الصحفية بما معناه أنه لم يعد هناك من يقول غير ماقاله حزب الإصلاح بإعلانه علي عبدالله صالح مرشحاً له لرئاسة الجمهورية، وقد كان اعلانهم هذا قبل أن يقول المؤتمر الشعبي العام كلمته في مرشحه للرئاسة.. خطاب المعارضة هذا ومواقفهم كان الهدف منها افشال الانتخابات بأي طريقة كانت.

■ أظهارها وكأنها مجرد عملية ديكورية أكثر من كونها جدية؟

– نعم بالضبط إظهارها وكأنها ديكورية أكثر منها جدية.. لكن منذ اللحظة الأولى كان الرئيس علي عبدالله صالح ونحن معه مدركين لهذه المخططات التي تسعى المعارضة إلى تنفيذها، رافضين أي ديكور منهم، فقد وظفوا شخصاً ليقوم بالمهمة نيابة عن (المشترك) واستخدموه لتنفيذ هذه المخططات وسواء نجح أم فشل في مهمته فإن له في اذهانهم شيئاً مغايراً والهدف منه تحقيق مايرمون إليه في إفشال الانتخابات وجعلها تبدو وكأنها مجرد عملية صورية وديكورية.

فهم في نهاية المطاف جميعاً كانوا يلعبون لعبة يعتقدون أنها لعبة ذكية إلا أنهم نادمون على ذلك لأنهم لم يتفحصوا في جوهر الأمر موازين القوى الحقيقية على المستوى الفردي والجماعي.وفي حقيقة الأمر فالمعارضة هي من حاولت وسعت إلى تحويل العملية الانتخابية إلى مسرحية تنكرية وليس النظام السياسي أو الرئيس علي عبدالله صالح

**دبلوماسية القمة مكنت الرئيس من وضع بلده في مكانها اللائق على الخارطة الدولية**

أو المؤتمر الشعبي العام.. هم من قاموا بعمل حفلة تنكرية تشبه تلك الحفلات التنكرية التي كان الناس يلجأون إليها في حفلات العصور الوسطى، حيث كانوا يرتدون ملابس واقنعة تحجب شخصياتهم وحقيقتهم عن الآخرين كنوع من الخداع، وللأسف المعارضة استخدمت نفس الطريقة في الانتخابات الأخيرة.. فالشخص المرشح هو شكل من أشكال الشخوص في المسرح القديم حولوها إلى مجال سياسة.

■ماهي أوجه الاختلاف – في نظركم – بين برنامج المؤتمر الشعبي العام وبرنامج المشترك؟

– في حزب المؤتمر الشعبي العام هناك تقدم في النزعة المجتمعية المدنية والواقعية على مستوى تكوينه وتركيبته التنظيمي والايديولوجي وبالتالي فإن برنامجه الانتخابي لابد وأن يكون طموحاً. أما المشترك فقد وضع برنامجاً لايقدم شيئاً يستحق الوقوف أمامه وظهر بمثابة خليط فسيفسائي غير متوازن وغير متماسك في محاولة لارضاء الأطراف في «المشترك» ووضع توازن ما للمتناقضات الموجودة بينهم، حيث الأفكار والتوجهات الايديولوجية المتناقضة.. يتضح في نهاية المطاف أن التناقض الفكري في حد ذاته يعكس أيضاً تناقضاً تكوينياً وتركيبياً داخل كل حزب من أحزاب المعارضة على حدة..

## ■ زيارة الرئيس لجامعة الايمان محاولة لجعلها جزءاً من العملية التعليمية وليس خارجها وينبغي عليها أن تستقيم على القواعد الأكاديمية والمنهجية وترتبط بالتنمية

فهناك تنازع بين الحاجة إلى اسناد قبلي والحاجة إلى اسناد جماهيري أو مايسمى بالطليعي.

فمثلاً في الطرف الاشتراكي القومي نستطيع القول إن هناك في الحزب الاشتراكي أو الحزب الناصري تناقضاً بين مايمكن أن يسمى باستقطابات الطليعة واستقطابات الجماهير أوالنخبة.

أما في حزب الإصلاح فإن هناك تناقضاً بين النزعة نحو النهج السياسي الإسلامي بيد الإخوان المسلمين وبين النزعات الكامنة داخل هذه التركيبة بأبعادها الاجتماعية العشائرية.. بالإضافة إلى استقطاب ثالث يتمثل في رجال الأعمال والتجار الذين اكتووا بجمر الحكم الاشتراكي وتم طرد القاعدة الرأسمالية لوجودهم في الميدان العملي، لكنهم وجدوا في المؤتمر الشعبي العام توازن المواقف الذي هو أصلاً توازن الحياة في المصالح العامة بين مختلف الشرائح بما فيها شرائح الفلاحين والفئات المتوسطة أو الصغيرة من ذوي الدخل المحدود.

فمثلاً نحن قدرنا في فترة من الفترات أن التغيير الذي حصل في اسعار بعض السلع ربما قد يخلق لنا شرائح اجتماعية دونية.. إلا أن هذه الشرائح الاجتماعية تحركت باتجاه آخر حيث أصبحت تقدم خدمة بسعر أعلى وسلعة صغيرة بسعر أعلى.. وبالتالي فإن فكر التوازن والتواسطية عند المؤتمر الشعبي العام جعل المسألة أشبه بأوان مستطرقة كما يقال هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تحريك الأجور ووضع الحدود الدنيا للأجر أفاد كثيراً الفئات الصغرى وفي نفس الوقت فإن الحراك الذي شهده السوق فيما يسمى بالعلاقات النقدية السلعية أحدث تطوراً كبيراً أصبح باستطاعة المواطن معه أن يشتري ملابس لابنه بثمن معقول وبحسب قدراته وامكاناته المادية.. فهناك حراك اجتماعي واقتصادي وتنموي داخلي لم يشعر به الناس إلا وهو ينمو نمواً غير عادي..

وبالتالي فإن المداخيل اليوم أعلى بالمقارنة مع ست أو خمس سنوات مضت ولايستطيع أحد أن يكذب على نفسه ويصدق كلام المعارضة بأن هناك تراجعاً في الحياة المعيشية للناس، فالأرقام الحقيقية موجودة وبالاستناد اليها تم كشف زيفهم وخداعهم ولهذا سقطوا في الانتخابات لأن لغتهم أصبحت غير مؤثرة على الناس حتى بالنسبة للإنسان البسيط، في الماضي كانوا يتكلمون عن أشياء خرافية ربما عندهم حق في جزء منها أما اليوم فإن مايتحدثون عنه غير موجود أصلاً، دائماً مايحاولون نشر الأكاذيب والأقاويل دون الاستناد إلى أية حقائق.

فمثلاً قضية توحيد الزي المدرسي حولوها إلى قضية وظلوا حوالي أربعة أشهر يتخذون مواقف في منتهى السفه والجهل.. لتحريض الناس على رفضها وعدم قبولها فماذا حدث؟ الذي حدث أن مسألة توحيد الزي المدرسي سارت بشكل سلس وتقبلها الناس ولم يحدث أي تمرد عليها أو أي رفض لها .بل بالعكس فإن هذه العملية أعطت واجهة أخرى للعملية التعليمية فاليوم وأنت تنزل إلى الشارع تعرف وتميز أن هذا تلميذ وهذا طالب منتظم وليس عاملاً دون سن العمل وهذا يعطي انطباعاً جيداً.

انظر انت عدد العاملين أقل من العدد الذي كان في السابق، كان مهرجاناً كبيراً يومياً، البشر يريدون عملاً لكن هناك امتصاصاً كثيراً للبطالة، فقد خفضنا البطالة من نسبة ٣٣بالمائة إلى ١٤بالمائة هذا يعني أن هناك تطوراً حاصلاً في المجتمع بينما هم في المعارضة ينفون هذا التطور ويروجون اكذوبات عجيبة جداً، حيث يقولون سنعطي الناس زيادة في المرتبات بحجم معين وسنلغي الضرائب وسنعيد الأسعار إلى ماكانت عليه قبل عشر سنوات، المواطن العادي هذا ليس طفلاً غائباً وليس انساناً ساذجاً لاعقل لديه ولاتفكير، أنت تخاطب بشراً لديهم عقل وفهم ويعرفون الحياة وبالتالي تسفه الناس إلى هذه الدرجة من التسفيه لايجوز، هذا هو الخطاب الذي فشل وهذه هي الانتخابات التي أتت على هذا النحو.

■ هل تعتقدون أن بن شملان جمّلهم أم أثر عليهم سلباً؟

– أنا اتصور أن الصورتين تطابقتا عند بن شملان وعندهم فبن شملان ليس بعيداً عنه الايديولوجية لسبب بسيط أنه كان شخصاً ينتمي إلى تيار الإخوان المسلمين ولكن تيار الإخوان المسلمين الذي كان ينتمي إليه كانت له نزعة شطرية ولاداعي لندخل إلى هذا الموضوع. عنده نزعة شطرية ورفض عملياً في فترة من الفترات الاندماج مع تيار الإخوان المسلمين في الشمال أيام التشطير أيام طرموم وبلفقيه وأنا أعرف كثيراً منهم لكن الآن لا أريد أن ابعث الأشياء ولكن نوردها من قبيل وضع الاشياء في سياقها الزمني.

■ لو تخيلنا سيناريو الحكم القادم في حال فوز اللقاء المشترك.. هل كانت ستنجح دولتهم؟

– حتى هذه اللحظة لم تنجح الدولة التي كانت لديها نفس الشعارات،، حتى اللحظة النموذج الذي موجود في الذهن مازال أنموذجاً غير قابل للتطبيق في كل الأحوال.

وبالتالي لم يقم هذا النموذج ولا يمكن أن نتصور أن أنموذجاً مثل هذا يقف أمام حركة التاريخ بطريقة معينة اجتماعياً على الأقل وليس لديه وضوح كاف في المسائل الاقتصادية التي هي الحياة اليومية للناس ولديه تناقض فكري ولديه مصادمات ثقافية وحوارية في هذه الأشياءولا يمتلك الخبرة في تسيير أدوات الحكم التي جلبت معه ثم أخيراً النفسيات التي ليس لديها القابلية لأن تتفهم الآخر على نحو سليم.

هذه مقومات الحكم كما قال كريم بقردوني عندما وصل الياس سركيس ودخل بعبدا سأل كريم بقردوني وقال له :ياصديقي ماهو الحكم؟ «في كتابه السلام المكبوت» قال بكل وضوح :الحكم هو ثلاثة أشياء: ارادة، برنامج، رجال.. أي ارادة قائد، ورجال من حول القائد، وبرنامج يضعه هؤلاء الرجال.. إذا توفرت، فهذا هو الحكم، وأنا أسأل نفسي هل تتوفر هذه للإخوان في المعارضة، الرجال والبرنامج والإرادة الواحدة، هذه موجودة ومتوفرة في المؤتمر الشعبي العام، القائد موجود، الإرادة موجودة، والرجال موجودون والبرنامج موجود.

■ لكن المشترك استطاع أن يتحالف في ظل تناقض فكري بينهم كونهم نظموا انفسهم في تحالف واحد وهم المختلفون وعليه فقد يقبلون الآخر فيما بعد إذا حكموا؟

– أنا اتصور انهم تحالفوا على قاعدة ذلك الفيلم الذي يقول عنوانه«زواج على ورقة طلاق» مؤقتاً، اقصد أن عناصر التحالف بينهم ليس بالمعنى القوي، هم متحالفون على مسألة واحدة هي عداوة الرئيس علي عبدالله صالح والمؤتمر الشعبي العام بل وعلى النظام السياسي ككل، فلغتهم لغة انقلابية اتفقوا على الانقلاب، أما على تسيير الحياة السياسية والاقتصادية فهذه قضية أخرى سوف يتقاتلون عليها وسوف ينقلبون في الانقلاب نفسه.

■ كسياسي، أليس من الأفضل أن يستمروا في التوحد باتجاه حزب واحد أم أن يتفرقوا؟

– هذا أمر يخصهم، نحن لم نعد نقدم نصائح لهم لأنهم في كثير من الأحيان يعتقدون أن كل مايقال هو عكس ماهو مقصود، على كل حال هذا تقديري الشخصي أن يستمروا في تحالفهم وكثر خيرهم وربنا يفتح عليهم كما يقال بلغة السياسي.

لكن أنا أقول إنها مسألة أخرى أنا إذا أتى أحد منهم يريد التحالف معي لن أقبل أن اتحالف معه على مسائل غامضة ساتحالف معه على مسائل تفصيلية وهم دخلوا ـ كما يقولون أنهم دخلوا ـ على مسائل تفصيلية لكن في حقيقة الأمر في التفصيل نجحوا في بعض المواضيع لكن نجحوا عندما لايكون التوازن بينهم، عندما يكون هناك شخص متفرغ، يا اشتراكي بحت ياإصلاح بحت لكن لم ينجحوا في الشيء الذي هم فيه نص بنص حتى يدمجوا جهدهم في صورة مشتركة هذا حصل في الميدان، عندما يكون هناك اشتراكي بحت صنفوه في الاشتراكي يمكن حالة أو حالتين في مديرية أو مديريتين اتذكرها في حضرموت بدرجة أساسية كما أنا معايشها، يمكن أيضاً في الضالع، لكن في بقية المناطق لم تنجح العملية على نحو دقيق والمثل على ذلك مأرب التي تدخل لأول مرة في عراك لكي تستقيم أوضاعها في السلطة المحلية.

■ يتهمونكم في المؤتمر الشعبي العام بأنكم انتزعتم بعض الإيجابيات التي وردت في برنامجهم للاصلاح وضمنتموها برنامجكم الانتخابي، إنهم عندما طرحوها في البدء رفضتم برنامج الاصلاحات الذي ارادوا التحالف فيه معكم ومن ثم أخذتم بعض الجزئيات واضفتموها لبرنامجكم؟

– أليست هذه السياسة ذكية وفكراً منفتحاً على الآخر.. ألم يكن برنامجنا برنامجاً واقعياً وطموحاً يحمل الاثنين مع بعض، إنه لايرفض رأى الآخر.

■ هل هذا يؤكد أنكم أخذتم أفضل ماعندهم؟

– مش أخذنا أفضل ماعندهم .. مثلاً عندما طرحت قضية الخمس السنوات لفترة رئيس الجمهورية هم طرحوها واعتقدوا أننا لن نقبل بها وسنتحفظ عليها وهم طرحوا قضية انتخابات ومانتخابات، الآن هم لايريدون انتخابات محلية نهائياً طالما انها لن تأتي لصالحهم، الفكر ليس حكراً على أحد الفكر هو عبارة عن مئات الزهرات تتفتح يومياً كما قال ماوتسي تونج وبالتالي لايمكن أن نمنع الزهرات أن تنمو كما أنه بالضرورة لايمكن أن نمنعها أن تتفتح نحن أبناء الحياة «إما فتحنا ثغرة للنور أو متنا على ظهر الجدار» كما قال الأستاذ المقالح.

■ قرار فخامة الأخ الرئيس في العام الماضي عندما رفض الترشح وأجبره المؤتمر الشعبي العام على اعادة ترشيحه للانتخابات الثانية الا يدلل هذا عندكم كأمين عام أن المؤتمر لم يكن مستعداً لايجاد البدائل مايعني عند البعض أن المؤتمر في بنية ضعيفة اذا صح هذا الكلام ماالذي ستفعلونه لجعل المؤتمر أقوى؟

– أنا قلت في مقابلة مع احدى الصحف أن المطلوب تحويل المؤتمر إلى بنية من أعضاء محترفين وليس هواة وأنا أضمن هذه المسألة في مستقبل الأيام للمؤتمر.

■ مسؤوليتكم في المرحلة القادمة؟

– هذه قضايا اساسية أن يتحول المؤتمر إلى ماكنة تنتج الرجال السياسيين المفكرين الرائدين في ميدان العمل الشعبي.

■ هل من ضمن الاحتراف أن نجد خلال السبع السنوات القادمة أشخاصاً يتم تأهيلهم للرئاسة في اطار المؤتمر الشعبي بشكل صريح؟

– مامن شك أن الأحزاب الباقية هكذا تفعل .. لو كان ثمة احساس انه لم يعد ثمة امكانية لعطاء جديد من الرئيس علي عبدالله صالح

**إصلاح يعاني من تناقض نزعة النهج الإسلامي والنزعة العشائرية**